خبراء: قوانين تنظيم القطاع الخاص الحالية لا تساهم في تطوير الأداء

□ بغداد / علي الكاتب

دعوات متعالية لضرورة الاهتمام بالقطاع الخاص

أكد عدد من الخبراء الاقتصاديين ان القوانين التي تنظم عمل القطاع الخاص تعرقل عمله ونشاطه وتسهم في تلكئه بشكل كبير .

وقال الخبير الاقتصادي علي حسون في حديث لـ (المدى) ان جوهر المشكلة يكمن في ان القطاع الخاص مغيب منذ ١٩٩٠/٨/٢ ولحد الان ، ولم يعد كسابق عهده قبل ذلك التاريخ وبذات المستوى الذي كان عليه في الفترة التي سبقته ، ومن هنا تبرز اهمية وجود هيئة او لجنة مرتبطة بشكل مباشر بسلطة اتخاذ القرار في العراق سواء كانت تنفيذية ام تشريعية ، حيث ستقوم هذه اللجنة بدور الوساطة بين القطاع الخاص وتلك الجهات المسؤولة ولإسماع صوته للجميع وتطالب الجميع بضرورة انجاح عمله بشكل عام .

واضاف ان القوانين النافذة التي اكل الدهر عليها وشرب هي المعمول بها حالياً ، بالرغم من تأكيد الدستور العراقي الجديد للبلاد في بنوده على اهمية السير قدماً نحو اقتصاد السوق ، واهمية تفعيل دور القطاع الخاص في البلاد ، الا ان الواقع يشير الى خلاف ذلك بطبيعة الحال ، حيث ان القوانين النافذة والمطبقة حالياً تلائم النظام الاقتصادي الشمولي وتحد كثيرا من السير نحو اقتصاد السوق ، وان تغيير تلك القوانين المعمول بها حالياً بمثابة البوصلة التي تنقذ القطاع الخاص وطوق النجاة للخروج من الدوامات المستمرة التي يعاني منها ، وهي كذلك ستسهم في جعله قطاعا انتاجيا من جديد .

ولفت الى ان هناك دولا خارجية لا تزال تتآمر على العراق وعلى القطاع الخاص الانتاجي تحديداً لكي لا يحقق النجاح مجدداً ولا ينتج لانها شيدت معامل ومصانع تصدر للعراق فقط منتجاتها ، وهنا لا يروق لها ان يظهر قطاع انتاجي خاص يلبي حاجة السوق المحلية ، ومن هنا تبرز اهمية عودة القطاع الخاص الانتاجي الى دوره الحقيقي من جديد بعد سنوات من التغييب القسري .

بينما قال الخبير الاقتصادي هاشم المختار مدير شركة الرفد لاستيراد المكائن وخطوط الانتاج ان من اهم المشكلات التي يعاني منها القطاع الخاص العراقي وتحديدا القطاع الخاص الصناعي هي ان هذا القطاع الذي يعرف عنه انه ذو دور محوري ومهم في نمو ورقي البلاد وكذلك تشغيل العمالة ، لكن تمت احاطته بعدد من القوانين التي لا تزال تحد كثيراً من نشاطه ونموه الطبيعي وليأخذ دوره الحقيقي .

واضاف ان من يبحث ويسعى للنهوض بمستوى اداء قطاعه الخاص عليه الاستفادة من تجارب الدول الاخرى في هذا المجال ، وعلى سبيل المثال التجربة الكورية الجنوبية التي كانت بظروف تشابه ظروفنا الراهنة ، حيث كانت هناك قرارات حاسمة للزعيم الكوري الجنوبي لتنشيط القطاع الخاص وتفعيل دوره ، وكانت اولى تلك القرارات تشكيل مجلس للتخطيط الاقتصادي ضم الخبراء الاقتصاديين والأكاديميين ورؤساء المنظمات الاقتصادية وخبراء القانون ، وكان هناك تشابه في ظروف كوريا مع الظرف الحالي للعراق ، حيث اضطرت كوريا الى تغيير دستورها لتسع مرات بسبب الخلافات السياسية ، وكذلك وجود فساد اداري ومالي كبير ، وما قام به مجلس التخطيط الاقتصادي هو اصدار قوانين اقتصادية منسجمة ومتماشية مع الاوضاع الاقتصادية في كوريا الجنوبية .

واشار الى ان ما يحدث في العراق حاليا هو عملية من تضارب اصدار القوانين بين الوزارات المختلفة فما تصدره وزارة معينة ترفضه الوزارة الاخرى ، الامر الذي يؤدي الى تعطيل مجمل القوانين النافذة في البلاد برمتها ، وتعطيل الحركة الاقتصاد كما ان القطاع الخاص الصناعي لايحظى بالدعم الحكومي الكافي من قبل الوزارات والمؤسسات الاخرى ، حيث نجد الكثير من المصانع متوقفة عن العمل منذ فترة طويلة ،فضلاً عن ان هناك مصالح لدول مجاورة تسير باتجاه ايقاف عجلة النمو الصناعي في العراق .

دعوة إلى الاهتمام بالصناعات البتروكيمياوية

□ بغداد/المدى

دعا الخبير الاقتصادي ماجد الصوري الى الاهتمام بالصناعات التحويلية للنفط بدلاً من تصدير الخام لأن منتجاتها مرغوبة عالمياً، مؤكداً عدم إمكانية زيادة صادرات العراق النفطية حالياً لأنها ستجعل الأسعار العالمية تتجه نحو الهبوط أكثر.

وقال الصوري بحسب(الوكالة الاخبارية للانباء): إن العراق أمام موقف حرج بخصوص انخفاض أسعار النفط العالمية ففي حال زيادة الكميات المصدرة للخام سيؤثر على الأسعار العالمية لأن حجم العرض سيزداد في ظل تباطؤ الطلب على النفط، في حين بقاء الكميات الحالية ستؤثر على الموازنة من خلال زيادة العجز المالي.

وأضاف: هناك حل للخروج من هذه الازمة عن طريق زيادة الإنتاج النفطي واستخدامه في الصناعات التحويلية (البتروكيمياويات) لسد الحاجة المحلية اولا من ثم القيام بتصدير الفائض منها، مشيراً الى أن أسعارها اعلى من الخام كونها مرغوبة عالمياً والطلب عليها متزايد لدى الدول المستهلكة (للبنزين وزيت الغاز وزيت السائل).

وتشهد أسعار النفط في الأسواق العالمية انخفاضاً كبيراً تمثل بهبوط سعر البرميل الواحد نحو (٣٠) دولارا خلال مدة ثلاثة أشهر حيث بلغ سعره دون (٩٠) دولارا.

أربعة منافذ بديلة للتصدير في حال إغلاق مضيق هرمز

□ بغداد/المدى

أكد الخبير النفطي حليم كاظم ،أن العراق يمتلك بدائل لمنافذ تصدير النفط يمكنها تلافي الأزمة في حال نفذت إيران إجراءاتها بغلق مضيق هرمز . وقال كاظم في تصريحات صحفية إن العراق يمتلك منافذ تصدير للنفط ممكن أن تكون بديلة عن منافذ التصدير في البصرة لو استغلت بشكل صحيح ، من خلال خط إستراتيجي يربط البصرة بميناء جيهان التركي لكن هذا الخط يحتاج إلى إصلاح . وأضاف: هناك منبع آخر يمكن أن يكون بديلا للمنافذ المغلقة هو الينبوع المطل على البحر الأحمر والذي يحتاج إلى اتفاقيات سياسية واقتصادية مع المملكة السعودية العربية . وبين الخبير النفطي: ان وزارة النفط تبذل جهودا كبيرة لمد أنبوب نفطي من الأراضي العراقية إلى خليج العقبة في الاردن الذي سيسهم بتصدير كميات كبيرة من النفط إذ ما تم انجازه بشكل سريع، مضيفاً: يجب التوصل إلى اتفاقية مع سورية لاستكمال مد الجزء المتروك من أنبوب اللاذقية .

وأشار كاظم الى :أن إصلاح الخط الإستراتيجي الذي يربط البصرة بميناء جيهان التركي والتوصل إلى فكرة لربطهما بميناء ينبع المطل على البحر الأحمر والتوصل إلى اتفاق مع سورية حول أنبوب اللاذقية فتكون حلول سليمة وجيدة في تلافي أزمة إغلاق مضيق هرمز وتوسيع الطاقات التصديرية للنفط في العراق .

وزارة التخطيط

إعـادة إعـلان مناقصة رقم (٤) لسنة ٢٠١٢

(تجهيز سيارات بيك آب لوحدات التخطيط)

تعلن وزارة التخطيط – قسم العقود عن إعادة مناقصة تجهيز سيارات بيك آب لوحدات التخطيط حسب التعليمات والشروط الفنية المطلوبة والمرافقة لمستندات المناقصة (تعليمات إلى مقدمي العطاءات) ضمن تخصيصات المتابعة لعام ٢٠١٢ . فعلى الراغبين بالاشتراك من الشركات والمكاتب المتخصصة مراجعة مقر وزارة التخطيط –الطابق الثاني –قسم العقود الكائن في كرادة مريم –قرب جسر الجمهورية لغرض الحصول على وثائق المناقصة وتقديم العطاءات لقاء مبلغ قدره (١٥٠,٠٠٠) مائة وخمسون ألف دينار غير قابل للرد وتقديم العطاءات داخل ظرف مغلق ومختوم مسجل عليه اسم ورقم المناقصة , عنوان الشركة الكامل أو البريد الالكتروني لها مع تثبيت عدد أوراق العطاء والتوقيع عليها كافة متضمناً العرض الفني والتجاري وسيتم إهمال أي عطاء غير مستوفي لأي شرط من الشروط المبينة تفاصيلها في أدناه . علما أن الوزارة غير ملزمة بقبول أوطأ العطاءات وأن آخر موعد لتقديم العطاءات هو يوم الثلاثاء المصادف ٢٠١٢/٧/٣١ الساعة الثانية عشر ظهراً ويتحمل من ترسو عليه المناقصة أجور نشر الإعلان.

الشروط والوثائق المطلوبة

١- وصل قبض المستندات .

٢- الوثائق التأسيسية للشركة مصدقة من مسجل الشركات أو إجازة المكتب .

٣- براءة ذمة من مقدمي العطاءات صادرة من الهيئة العامة للضرائب .

٤- تقديم التأمينات الأولية والبالغة ١٪ من قيمة العطاء . على أن تقدم بصك مصدق أو كفالة مصرفية صادرة من مصرف عراقي مجاز وباسم الشركة أو صاحب المكتب .

٥- تقديم الأعمال المماثلة إن وجدت مؤيداً من جهات التعاقد المعنية ولاتقبل الكتب الصادرة من القطاع الخاص.

٦- الالتزام بالتعليمات المرافقة ضمن مستندات المناقصة .

٧- يكون موعد انعقاد المؤتمر الخاص بالإجابة على استفسارات الراغبين بالمشاركة هو تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الاربعاء المصادف ٢٠١٢/٧/٢٥ في مقر الوزارة .

٨- موعد غلق المناقصة هو لغاية الساعة ١٢ ظهراً من يوم الثلاثاء المصادف ٢٠١٢/٧/٣١ ويمكن للشركات المشاركة والحضور لفتح العطاءات، ولاية استفسارات أو معلومات تتم المراسلة على عنوان البريد الالكتروني لقسم العقود: Contracts.dep@mop.gov.iq

وزارة التخطيط

قسم العقود